الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.31

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
16 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد يوحنا (نائب الرئيس) ..... (نيجيريا)

المحتويات

البند ٢٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-57412 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين (تابع)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

(ط) التنمية المستدامة للجبال (تابع)

(ي) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع)

نظراً لغياب السيد مؤمن (بنغلاديش) تولى السيد يوحنا (نيجيريا)، نائب الرئيس، الرئاسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/66/8 و A/66/281 و A/66/282 و A/66/326)

١ - **السيد كلوس** (المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة): قال، في معرض تقديمه لتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن دورته الثالثة والعشرين، الوارد في الوثيقة A/66/8؛ ولتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الوارد في الوثيقة A/66/281؛ ولتقرير الأمين العام عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الوارد في الوثيقة A/66/282؛ ولمذكرة مقدمة من الأمين العام يحيل بها التقرير المتعلق بالتنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل الوارد في الوثيقة A/66/326، إن عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦ هو من أهم القضايا التي يناقشها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الثالثة والعشرين. ويقدم تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/282 مبررات لعقد هذا المؤتمر في ضوء عدد من التطورات الجديدة. وأعرب بشدة عن أمله في أن تقرر الجمعية العامة عقد الموئل الثالث في عام ٢٠١٦. وحث الحكومات أيضاً على إدراج التنمية الحضرية المستدامة ودور المدن والسلطات المحلية في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو + ٢٠) في عام ٢٠١٢.

٢ - وأضاف قائلاً إن موئل الأمم المتحدة أخذ منذ شباط/فبراير ٢٠١١ يضطلع بعملية إصلاح تنظيمي بمساعدة إدارة الشؤون الإدارية بهدف تحسين الكفاءة والإنتاجية والشفافية والمساءلة. ويمكن تحسين الإنتاجية والكفاءة باللجوء إلى أفرقة مرنة لتقديم نتائج محددة تحديداً واضحاً؛ ويمكن تحقيق الشفافية والمساءلة باعتماد نهج قائم على المشروع إزاء كل ما يضطلع به من عمل موضوعي. وقد بلغ الإصلاح التنظيمي مرحلة متقدمة والقصد من ذلك هو تعميم الهيكل التنظيمي الجديد وسبل العمل الحديثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣ - واستطرد قائلا إن موئل الأمم المتحدة دعم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ٣٣ بلداً في تنفيذ سياسات تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها. وفي مجال تغير المناخ، نشر تقريره العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠١١ - ''المدن وتغير المناخ'' - في نيسان/أبريل ٢٠١١، الذي يحدد تدابير ابتكارية للتخفيف والتكيف تدعم التنمية الحضرية المستدامة. وإضافةً إلى ذلك، يقدم موئل الأمم المتحدة الدعم لبناء قدرات المناطق الحضرية على تولي دور قيادي في تعميم إدماج قضايا تغير المناخ في التنمية الحضرية في عدد من البلدان. كما يواصل أنشطته في مجال التعمير بعد انتهاء الكارثة والنزاع.

٤ - **السيد لاغونا** (المكسيك): طلب معلومات إضافية عن الصعوبات والتحديات المتعلقة بتخطيط عمل موئل الأمم المتحدة.

٥ - **السيد كلوس** (المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة): رد على ذلك قائلا إن تخطيط العمل يستتبع مراعاة نظام معقد لإسهامات مختلفة، تشمل طلبات للمساعدة تقدم إلى البرنامج، وأطرا استراتيجية وضعتها الجمعية العامة، ومتطلبات لجان مختلفة، وتوقعات أطراف مؤثرة حضرية،

بمن فيها الجهات المانحة. وجوهر العملية الحالية للإصلاح التنظيمي هو تحقيق مواءمة أفضل بين الخطة الاستراتيجية والميزانية والجوانب التنظيمية لإدارة البرنامج، من أجل تقليل عدد الزيارات التفتيشية ومراحل التسلسل الإداري. وأضاف قائلاً إن بعض الدراسات تشير مثلاً إلى أن الوقت الذي يستهلكه الفنيون العاملون في البرنامج في كتابة التقارير يزيد عن ٢٥ في المائة، وهو معدل مرتفع للغاية ويتعين تخفيضه. وبما أن موئل الأمم المتحدة يتوقع العمل رغم انخفاض الإيرادات في المستقبل القريب بسبب الأزمة المالية، فقد أصبح مضطراً للسعي من أجل زيادة الإنتاجية والكفاءة، خاصةً وأنه من المتوقع أن يتواصل تكثيف عملية التوسع الحضري.

٦ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فشدد على أهمية الدور الذي يضطلع به عموماً موئل الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة. وقال إنه ينبغي للبرنامج، بوجه خاص، أن يواصل تحديد وتقاسم نهج وممارسات مبتكرة لتخطيط التنمية الحضرية وإدارتها لمواجهة التحدي العالمي لتغير المناخ. ويعرض تقرير الأمين العام مبررات تسوغ عقد مؤتمر الموئل الثالث في عام ٢٠١٦ لإتاحة منبر لاستعراض جدول أعمال الموئل في ضوء القضايا الجديدة والناشئة.

٧ - وأعرب عن قلق مجموعة الـ ٧٧ والصين إزاء استمرار زيادة عدد سكان الأحياء الفقيرة، الذين أصبحوا يناهزون الآن بليون نسمة، على الرغم من بلوغ أحد غايات الأهداف الإنمائية للألفية وهو تحسين حياة مائة مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠. وأشار إلى أن مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة قد اعتمد في دورته الثالثة والعشرين القرار ٩/٢٣ الذي يدعو إلى تحديد أهداف طوعية وواقعية لتحسين الأحياء الفقيرة لبلوغها بحلول عام ٢٠٢٠، بمساعدة موئل الأمم المتحدة، طلبت المجموعة تزويد موئل الأمم المتحدة والبلدان النامية بالدعم المالي اللازم لتحقيق هذا الغرض.

٨ - وأعرب عن تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين للخطة المؤسسية والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ وعملياتها التمويلية في دعم الإسكان والتنمية الحضرية التي تراعي احتياجات الفقراء، باعتبارها أدوات هامة للعمل على إحراز التقدم نحو تنفيذ جدول أعمال الموئل. وقال إنها توافق أيضاً على الطلب الموجه من المدير التنفيذي إلى الحكومات بأن تدرج التنمية الحضرية المستدامة في نتائج مؤتمر ريو + ٢٠ المقبل.

٩ - **السيد خان** (إندونيسيا): تكلم باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة بدأت تعزيز الإطار المؤسسي الحالي لبناء مستوطنات بشرية من أجل مواجهة التحديات الناشئة. وفي حين تبدي بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مرونة أثناء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة، فإن العديد من الأشخاص الموجودين في أكبر المدن ما زالوا يعيشون في أوضاع مزرية. وفي الواقع، إنه من دواعي السخرية أن تصبح مسألة الإسكان عنصراً من العناصر الرئيسية المحددة للأزمة: ففيما يتعلق بالدول النامية التي تشهد نمواً سكانياً، ثمة حاجة إلى تخفيض أعداد سكان الأحياء الفقيرة عبر بناء وحدات سكنية لائقة وميسورة، إلا أن العكس صحيح لبعض الدول المتقدمة: حيث تشكل الزيادة في بناء وحدات سكنية أحد العوامل المحددة لنشوء هذه الأزمة.

١٠ - وأضاف قائلاً إنه يتعين أن يشمل الالتزام السياسي بتحقيق انتعاش اقتصادي عالمي مستدام سياسات تعود بالنفع على أفقر شرائح المجتمع والمهمشة منها. ويستتبع ذلك الاعتراف بالإمكانية المحدودة المتاحة للفقراء في البلدان النامية للحصول على سكن ميسور ولائق، وضمان أن تبين النظم

المالية والأطر التنظيمية الاحتياجات السكنية لفئات الدخل المنخفض. كما يستتبع ضمان زيادة إمكانية حصولها على الأراضي والقروض، وحمايتها من الإخلاء التعسفي. ويتعين الإشادة بموئل الأمم المتحدة لإنشائه أدوات ابتكارية لعمليتي إسكان وتمويل تراعيان أوضاع الفقراء، وهي أدوات تشمل على وجه التحديد العملية التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد. كما أن المساعدة التقنية وبناء القدرات هما مسألتان هامتان وتشكلان مجالاً للموئل يتمتع فيه بميزة مقارنة تتمثل في مساعدة البلديات والسلطات المحلية على تحسين الحوكمة الحضرية وتخطيط المدن وبناء مؤسساتها.

١١ - واستطرد قائلاً إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تبدي الارتياح لأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل قد أنتج إطار النتائج الذي حسن من التركيز الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة ومن عملية تخطيطه البرنامجي. وقد أنجزت مكاتب موئل الأمم المتحدة في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على مر السنين عملاً ممتازاً تمثل في إشراك الجهات المعنية العامة والخاصة في صنع القرار وتنفيذ برامج لمشاريع الإسكان الميسور للتخفيف من محنة المناطق الحضرية. وأنشأت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا جائزة المدن المستدامة بيئياً لزيادة التوعية بأهمية العيش بطريقة مستدامة بيئياً.

١٢ - واختتم كلمته قائلاً إن الكثير من التحديات ما زالت قائمة. ويشير الفيضان الأخير، الذي أثر تأثيراً شديداً على بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا، إلى ضرورة ربط مسألة التحضر بالمشاكل التي يطرحها تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحار. ومن ثم فإن إدماج جدول أعمال التنمية الحضرية إدماجاً تاماً في مناقشات التنمية المستدامة ومؤتمر ريو + ٢٠ هو أمر في غاية الأهمية. وأكد من جديد دعم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لعقد الموئل الثالث في عام ٢٠١٦. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمد وزراء الرابطة المسؤولون عن الإسكان والتنمية الحضرية إعلان سولو وخطة التنفيذ اللذين شددوا فيهما على أهمية تعزيز برامج التخفيف من حدة الفقر في المناطق الحضرية.

١٣ - **السيد بلير** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فأعرب عن الترحيب بالمساعي التي يبذلها موئل الأمم المتحدة في مجال الدعوة، ولا سيما دوره في تنبيه المجتمع الدولي بشأن أثر عملية التحضر السريعة. ويتمثل أحد التحديات المستمرة في تحديد طريقة التعامل مع مسألتي نمو المدن الكبرى والزحف العمراني بطريقة مستدامة. ويتسم تعزيز الأنماط المستدامة من الاستهلاك والإنتاج، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الأراضي، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، ومراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، بالأهمية الحاسمة لتنفيذ جدول أعمال الموئل.

١٤ - وأضاف قائلاً إن بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً والمتعلقة بتوفير المأوى المناسب للجميع، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وإزالة الأحياء الفقيرة سيتطلب اتباع نهج شامل ومتكامل تدعمه سياسات تعود ملكيتها للمؤسسات الوطنية وتوجه نحو تحقيق عمالة منتجة وكاملة وإيجاد عمل لائق للجميع؛ وإتاحة إمكانية الحصول على مياه مأمونة ومرافق الصرف الصحي؛ وتوفير خدمات الطاقة الحديثة والميسورة؛ وجمع النفايات والتخلص منها. وينبغي أيضاً أن يشكل بناء القدرات على المستوى الإقليمي أولوية، يمكن تحقيقها جزئياً عبر تبادل المعلومات ووضع وتنفيذ سياسة إقليمية مشتركة في سياق جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية.

١٥ - ومضى قائلا إن الجماعة الكاريبية تثني على موئل الأمم المتحدة لاستمرار مشاركة خبراء المستوطنات البشرية التابعين له في أعمال الوقاية والتأهيل وإعادة البناء في المناطق

المنكوبة. وتواصل دعم الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل والعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد. وفي الوقت ذاته، تهيب الجماعة الكاريبية بالشركاء الإنمائيين أن يزودوا موئل الأمم المتحدة بالدعم المالي والتقني اللازم لتلبية الطلبات المتزايدة للمساعدة على المستويين الوطني والإقليمي. ولا تتناسب الموارد المدفوعة للبرنامج مع مهامه العديدة، ويشكل الخلل في التمويل الأساسي وغير الأساسي مسألة مثيرة للقلق. ويحدث استمرار عدم القدرة على التنبؤ بالتمويل المخصص للبرنامج خللاً بين التبرعات المخصصة وغير المخصصة، بالإضافة إلى الاعتماد على عدد قليل من الجهات المانحة، ويضعف قدرة البرنامج على الأداء وفق أولويات الدول الأعضاء.

١٦ - وأعرب عن تأييد الجماعة الكاريبية الكامل للدعوة إلى عقد الموئل الثالث في عام ٢٠١٦. فقد نشأت قضايا جديدة وأكثر تنوعاً وما زالت هناك قضايا مألوفة؛ وسيضع المؤتمر إطاراً لإدماجها جميعها في جدول أعمال أقوى للموئل. وأعرب أيضا عن أمل الجماعة الكاريبية في أن تتناول نتائج مؤتمر ريو + ٢٠ بشكل واف مسألة إقامة مستوطنات بشرية مستدامة للجميع.

١٧ - **السيد زامبيتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة أيسلندا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فأكد من جديد تحفظ الاتحاد الأوروبي على الأسس التي افترضها الرئيس في ترتيب المتكلمين للاجتماع الحالي.

١٨ - وأضاف قائلاً إن نمو سكان الحضر مقترناً بسوء إدارة النمو الحضري يمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمع الدولي، حيث أنه يؤثر بوجه خاص على توفير مأوى مناسب للجميع. ورغم الجهود الدولية، كان هناك ٨٢٨ مليون شخص يعيشون في أحياء فقيرة في عام ٢٠١٠. ومن ثم، أصبح موئل الأمم المتحدة يواجه مهاماً ضخمة يزيد المناخ المالي الحالي الصعب من تفاقمها.

١٩ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي ما زال ملتزماً برؤية ''المدن الخالية من الأحياء الفقيرة''، التي ينبغي أن تتحقق دون عمليات إخلاء قسري، إنما عبر إدخال تحسينات في حياة سكان الأحياء الفقيرة والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وذلك بمشاركة جميع الأطراف صاحبة المصلحة. ويتطلب الإدماج الاجتماعي تعزيز إمكانية الحصول فعلاً على خدمات اجتماعية جيدة تشمل السكن اللائق والميسور، فهي خدمات هامة للتمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يقر بما حققه موئل الأمم المتحدة من إنجازات خلال العام الماضي ويتطلع إلى مواصلة التقدم في تنفيذ ولايته، وذلك عبر سبل منها بصورة خاصة صياغة جدول أعمال واقعي للسنوات الخمس القادمة. ورحب بالاستعراض المتواصل للبرنامج، الذي يشكل خطوة كبيرة نحو زيادة كفاءته ومساءلته وشفافيته، وبالتزام موئل الأمم المتحدة بأن يقيم، في إطار مبادرة توحيد الأداء، صلات تآزر مع كيانات الأمم المتحدة، بينما يقيم شراكات قوية على الصعيدين الوطني والمحلي معاً. ومن المتوقع أن يسهم موئل الأمم المتحدة مساهمة كبيرة في مؤتمر ريو + ٢٠، الذي ينبغي أن يعجل بالانتقال نحو اقتصاد أخضر في جميع أرجاء العالم وأن يوسع من نطاقه؛ ولا يمكن لهذا الانتقال أن يتحقق دون المشاركة القوية من المدن.

٢١ - **السيد فارياس** (البرازيل): قال إن لاستمرار الضائقة الاقتصادية المقترنة بتحديات تغير المناخ آثار مباشرة على نوعية المستوطنات الحضرية وإدارتها. ويتعين للحكومات أن

تتصدى بسرعة للنمو السكاني، ولا سيما في البلدان النامية، من خلال توفير سكن ميسور ومستدام. وتستطيع المدن أن تسهم في التخفيف من وطأة تغير المناخ بتعزيز كفاءة الطاقة. وإضافة إلى ذلك، يمكن لأي عملية تحضر ذات منحى إنمائي أن تساعد في القضاء على الفقر وبناء مجتمعات أكثر إنصافاً.

٢٢ - وأضاف قائلاً مع أنه قد أنجز الكثير في أمريكا اللاتينية لمواجهة التحديات الحضرية، ما زال نحو ثلث سكان الحضر يفتقر إلى سكن ملائم. وبالتالي يشكل تحسين أحوال الأحياء الفقيرة أمراً بالغ الأهمية ومن الضروري أن يقترن بسياسات اجتماعية واقتصادية وبيئية مناسبة. وفي هذا السياق، تتسم ولاية موئل الأمم المتحدة بأهمية شديدة للبرازيل، التي تدعم بفعالية عمل مجلس إدارته عبر سبل منها بصورة خاصة تقديم مشروع قرار إلى دورته الثالثة والعشرين عن الاستراتيجية العالمية الجديدة للإسكان حتى عام ٢٠٢٥. ونظرا لفائدة خبرات موئل الأمم المتحدة، من الجوهري أن يخصص المجتمع الدولي المزيد من الموارد للمرافق المالية الحالية للبرنامج، بينما يلزم توفير آليات التمويل الخاصة وتدابير استقرار السوق التي تراعي الفقراء لزيادة إمكانية امتلاك بليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة في العالم لمساكن لهم. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي تسخير إمكانات قطاع الإسكان لسلامة الاقتصاد بوجه عام عبر اتخاذ سياسات داعمة وإيلاء الأولوية في التمويل له.

٢٣ - **السيد لاغونا** (المكسيك): قال إن موئل الأمم المتحدة هو بمثابة مصدر إرشاد في وضع السياسات وصنع القرارات؛ ويطلب وفده منه أن يواصل عمله لتحسين الهيكلة الحضرية ووضع تشريعات أقوى أثراً، وتثبيت الأوضاع المؤسسية والمالية والتدريب ونقل التكنولوجيا وإنعاش الأماكن العامة. وسيقدم رصد جدول أعمال الموئل، بالإضافة إلى توفير معلومات مجدية عن التقدم المحرز بموجب خطة جوهانسبرغ التنفيذية والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، إسهامات مجدية لزيادة فعالية الإجراءات والسياسات التي تتخذ وفق أهداف موئل الأمم المتحدة. واختتم قائلاً إن المكسيك تتطلع إلى انعقاد الموئل الثالث الذي سيتيح الفرصة لتقييم ما أحرز من تقدم عالمي منذ انعقاد الموئل الثاني، ويقدم تحليلاً للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتنمية الحضرية ويستكشف استراتيجيات وسياسات ابتكارية لمعالجة سرعة التوسع الحضري في جميع أرجاء العالم.

٢٤ - **السيد غاو مينغ** (الصين): قال إن التحديات الخطيرة للمستوطنات البشرية التي تواجهها بلدان نامية قد جعلت من تعزيز أواصر التعاون الدولي في هذا الميدان أمراً ضرورياً. وتشجع حكومته حالياً بناء مساكن ميسورة على نطاق واسع مع مواصلة تعزيز سيطرتها على السوق العقارية؛ كما أنها تحرز تقدماً مطرداً في بناء الهياكل الأساسية الحضرية وتدخل تحسينات ملموسة في البيئة الإيكولوجية الحضرية. ولتزويد كل فرد بمكان للعيش، في إطار قيود محددة تتعلق بالسكان والمكان، اعتمدت حكومته سياسة إسكان حضري تهدف إلى زيادة توافر السكن الميسور من خلال الشراء والإيجار والبناء. كما اتخذت الصين الإجراء اللازم لضمان تحديد مواقع إقامة المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بصورة رشيدة، بالإضافة إلى تنسيق تنميتها، مع إيلاء اهتمام خاص لجعلها أكثر كفاءة من حيث الطاقة وملاءمةً للبيئة.

٢٥ - **السيدة إكي** (النرويج): قالت، خلافاً للموجة الأولى من التحضر في القرن العشرين، أصبح الفقراء يشكلون غالبية سكان المناطق الحضرية الجدد. غير أن التحضر يشكل أحد عوامل النمو الاقتصادي، حيث أن المدن تتيح ٧٥ في المائة من الإنتاج الاقتصادي في العالم. وارتفاع معدل الكثافة السكانية في المدن يخفف من الأثر الإيكولوجي للفرد الواحد من خلال تخفيض الاحتياجات من الطاقة ويتيح الفرصة لزيادة الاستدامة إلى الحد الأقصى.

ويتعين أن تتكيف المداولات والممارسات الإنمائية الدولية مع هذه الحقيقة الواقعة وأن تنتقل من مرحلة احتواء التحضر إلى الإعداد له. ولهذا، ترحب النرويج بالأولويات الجديدة لموئل الأمم المتحدة؛ وهي ترد في سياسات المعونة الجديدة التي وضعتها على أساس الاعتقاد بأن تحسين التخطيط الحضري من شأنه أن يسهم في اقتصاد يراعي البيئة بقدر كبير من خلال زيادة كفاءة الموارد والحد من انبعاث غازات الدفيئة وإنشاء مدن أكثر إنتاجاً وملائمة للعيش.

٢٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن إحدى المشاكل المهملة التي يتعين على المجتمع الدولي أن يعالجها خلال العقود القادمة هي ''تزايد أعداد الشباب'' التي يغلب عليها الطابع الحضري، حيث أن ٤٠ في المائة من سكان الأحياء الفقيرة في العالم الذين يبلغ عددهم بليون نسمة هم دون الثامنة عشرة من العمر. وسيشكل الشباب عوامل التغيير الرئيسية في المستقبل وستصبح المدن أهم ساحات التغيير.

٢٧ - **السيد بان** (سنغافورة): قال إنه في حين تحسنت حياة ٢٢٧ مليون من سكان الأحياء الفقيرة في العقد المنصرم، بفضل موئل الأمم المتحدة بصورة خاصة، فإن بقية سكان الأحياء الفقيرة في أنحاء العالم الذين يبلغ عددهم ٨٣٠ مليون نسمة ما زالوا يمنحون إمكانية ضئيلة للحصول على الخدمات العامة الأساسية أو لا يمنحونها أبداً ولا توفر لهم الحماية من العوامل الجوية. ويؤدي ازدياد الثراء بسبب العولمة والهجرة من الريف بسبب الوظائف المغرية في المدن مع حدوث ظواهر مناخية شديدة، إلى ارتفاع أسعار الممتلكات العقارية في المدينة ارتفاعا حادا. ولضمان توفير السكن اللائق، يتعين على الحكومات أن تعالج الصلة القائمة بين البيئة والفقر: فتحديات الموئل هي في الأساس قضايا تتعلق بالتنمية المستدامة. وينبغي بالتالي تحقيق التوازن بين الأهداف المتنافسة للسياسة العامة؛ ويتطلب ذلك تنسيقاً شديداً على الصعيد الوطني وفي الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على حد سواء.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن سنغافورة، واحدة من البلدان التي يوجد فيها أكبر كثافة سكانية في العالم، وقد نجحت في التغلب على القيود المتعلقة بحجمها وجغرافيتها. ووضعت سياسات التخطيط الحضري والمتعلقة باستخدام الأرض للتوصل إلى حلول متكاملة لمشكلة ارتفاع الكثافة السكانية في مدن يمكن التمتع بالحياة فيها؛ واتخذت تدابير استباقية لإيجاد أساليب عيش مستدامة وتراعي البيئة لمواطنيها؛ وهي تدرك ضرورة التخطيط لتلبية احتياجات الموئل في مرحلتي ما قبل وبعد وقوع الكوارث، وذلك من خلال التنفيذ المبكر لتدابير التكيف والتخفيف. وعلاوةً على ذلك، واستجابة للتحديات الراهنة لعملية تحضر لم يسبق لها مثيل في جميع أرجاء العالم، عقدت سنغافورة مؤتمر القمة العالمي الأول المعني بالمدن في عام ٢٠٠٨. وستستضيف مؤتمر القمة الثالث في عام ٢٠١٢.

٢٩ - **السيد سينها** (الهند): قال إن مدى اندماج التنمية الحضرية في التخطيط الاجتماعي - الاقتصادي الأوسع نطاقاً سيحدد بصورة متزايدة مدى فعالية الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز النمو الشامل والحد من الإجهاد البيئي. ففي الهند، وإثر انتقال سكاني هائل من المناطق الريفية إلى الحضرية، حددت الحكومة الحضرنة بأنها مسألة أساسية في خطتها الخمسية القادمة (٢٠١٢-٢٠١٧)، مدركة أن إيجاد حلول ابتكارية ومستدامة هو أمر ضروري لمدن المستقبل. وذكر أن وفده يتطلع إلى مؤتمر ريو + ٢٠ لمنح هذا النهج مزيداً من الزخم.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن الهند تدعم استعراض الإدارة الذي أجراه موئل الأمم المتحدة وتعمل هي ذاتها على تنفيذ إصلاح للإدارة في هيئاتها المحلية لجعلها عاملاً حافزاً على التغيير. وفي

عام ٢٠٠٧، أعلنت سياسة وطنية ترمي إلى ضمان توفير سكن ميسور للجميع، في المناطق الريفية والحضرية معاً، وهي سياسة تتضمن برنامجاً يقدم خدمات أساسية للفقراء؛ وسنت أيضاً تشريعات لتعزيز كفاءة الطاقة وحفظها. وتثمن الهند شراكتها مع موئل الأمم المتحدة وتطلب إليه ألا يقتصر على قضايا الموئل الحضري، بل أن يولي الاهتمام أيضاً إلى الموئل في المناطق الريفية. ويحث وفده جميع الكيانات على الإسهام في دعم الرسملة لتمكين موئل الأمم المتحدة من تقديم المزيد من الدعم المالي ورأس المال اللازمين لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها. وما زال تعزيز المجتمع الدولي للجهود الرامية إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية يتسم بالأهمية الحاسمة. ولدى الهند تكنولوجيا للإسكان تشترك فيها مع بلدان نامية أخرى ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

٣١ - **السيدة فانارانغسان** (تايلند): قالت إن عمل موئل الأمم المتحدة يكتسي المزيد من الأهمية من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة للبلدان الأعضاء، خاصة بالتصدي للتحديات الحضرية الجديدة وإيجاد سبل لتدعيم الإطار المؤسسي لتنمية المستوطنات البشرية. وأعربت عن تأييده بلدها، الذي شهد مؤخراً فيضاناً شديداً، تأييدا فعالا لتعزيزه للتخطيط الحضري كأداة من أدوات حماية الهياكل الأساسية ومواجهة الكوارث؛ وتشجع تايلند موئل الأمم المتحدة على التنسيق مع أمانات الاتفاقيات المعنية الأخرى أثناء الاضطلاع بأنشطته. وتدعم بالمثل الجهود الرامية إلى إعادة تحديد الهيكل الإداري لموئل الأمم المتحدة بغية الحد من الازدواجية مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛ وتقترح أن يجتمع مجلس إدارته ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل سنة بالتناوب.

٣٢ - وأضافت قائلة إنه ينبغي لموئل الأمم المتحدة أن يعزز جهوده الرامية إلى تحسين التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أعماله. وتبدي تايلند من جانبها الاستعداد لاطلاع الآخرين على تجربتها، ولا سيما في توفير سكن رخيص للفقراء. كما أنه من المهم تشجيع سكان المدن والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص على المشاركة في التخطيط الحضري وإيجاد حلول جماعية لمشاكل مدنهم من خلال، مثلاً، إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ولا يمكن للمدن الكبيرة حول العالم إلا أن يكون لها أثر على تحقيق التنمية المستدامة، التي ينبغي بالتالي أن تدرج ركائزها الثلاث في نتائج مؤتمر ريو + ٢٠. وتايلند، باعتبارها عضواً من أعضاء مجلس الإدارة للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، تتطلع نحو مواصلة التعاون عن كثب مع موئل الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل ذات الصلة.

٣٣ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن النمو السريع للأحياء الفقيرة والمستقطنات يشكل مشكلة رئيسية في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وحث الموئل على معالجة الفقر وحالات التفاوت في المدن بتكثيف عمله في مجالات تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها، وتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، وتعزيز آليات التمويل الفعالة لدعم برامج تحسين أحوال الأحياء الفقيرة. والإخفاق في بلوغ تلك الأهداف من شأنه أن يجازف بتحويل العالم إلى حي فقير كبير واحد. ويتعين أن تعتمد التنمية الحضرية المستدامة على تكنولوجيات سليمة بيئياً، ففي الوقت الذي لا تشغل المدن فيه سوى ٢ في المائة تقريباً من مساحة الأراضي في العالم، فإنها تنتج حالياً نسبة ٧٠ في المائة من النفايات وانبعاثات غاز الدفيئة.

٣٤ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن لدى حكومته موارد محدودة، فقد بذلت جهوداً مكثفة لمعالجة مسألة التحضر السريع. ووضعت خطة مفصلة بحسب المناطق لمدينة دكا وأخذت أيضاً تضع الخطط لمدن أخرى.

٣٥ - واختتم كلمته قائلاً إنه في حين أحرز موئل الأمم المتحدة بعض التقدم في جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد، فإن مجموع موارده ما زالت غير كافية بالمرة لتنفيذ ولايته. ويشكل كل من انخفاض الموارد الأساسية إلى الحد الأدنى وعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل والاعتماد على عدد قليل من المانحين عوائق كبيرة أمام الأداء الفعال للبرنامج. وتواصل بنغلاديش دعم الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ والعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد؛ وتحث المجتمع الدولي على تقديم دعم مالي وتكنولوجي فعال، يشمل بناء القدرات، لتحقيق أهداف جدول أعمال الموئل.

٣٦ - **السيد رولاند** (المنظمة الدولية للهجرة): أعرب عن تأييد المنظمة الدولية للهجرة لعقد مؤتمر الموئل الثالث في عام ٢٠١٦. ورحب بالإقرار الوارد في تقرير الأمين العام (A/66/282) بقضايا الهجرة الداخلية وعبر الحدود الوطنية، وأشار إلى ضرورة أن تصبح التنمية الحضرية مستدامة؛ وفي حين تتسم التنمية الريفية المستدامة بالأهمية، فمن الواضح أن المراكز الحضرية ستهيمن على مستقبل نشاط الاستيطان البشري. وسينشأ جزء من النمو الحضري عن الهجرة من الريف إلى الحضر، وهي هجرة يشجعها كل من مزايا الكثافة الاقتصادية والاجتماعية في المدن وعدم توفر الفرص في المناطق الريفية. ولضمان أن تصبح هذه الهجرة مفيدة، ينبغي اعتماد نهج ذي شقين في الاستجابة لها: تعزيز التنمية الريفية بحيث تصبح الهجرة مسألة اختيار وليست ضرورة، وتخطيط المراكز الحضرية بصورة استباقية من أجل التدفقات التي تحدث بصورة طبيعية.

٣٧ - وأضاف قائلاً إنه يتعين الإقرار كذلك بأن المهاجرين من الريف يتعرضون للتمييز. ويواجه المهاجرون من القرى الذين وسموا مراراً بالفقر أو التخلف عوائق رسمية وغير رسمية تحول دون مشاركتهم التامة في الحياة الحضرية، الأمر الذي يجعل الهجرة أمراً خطيراً والمهاجرين عرضة للاستغلال والإيذاء. وبناء على ذلك، يتعين على حكومات المدن أن تكفل بشكل استباقي توافر المأوى المستدام والمساواة في توفير إمكانية عيش حياة حضرية، بما في ذلك الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق.

٣٨ - ومضى قائلا إن تغير المناخ هو أحد مصادر القلق الهامة لسببين هما أثره المحتمل على تحفيز تدفقات الهجرة من الريف إلى المدن ومقومات بقاء المراكز الحضرية في حد ذاتها. ويمكن للهجرة من الريف إلى المدن أن تخفف الضغط على المناطق التي يحدث فيها تدهور بيئي يتفاقم من جراء تغير المناخ، مما يزيد من قدرة المهاجرين على التكيف على المدى البعيد. ولذلك تؤدي عرقلة تدفقات الهجرة هذه إلى آثار عكسية، فمن شأن ذلك أن يفقر السكان ويعرضهم لخطر كبير ويفاقم تدهور البيئة في مناطق المنشأ. ومع ذلك، فإن بعض المراكز الحضرية، ولا سيما تلك الموجودة في مناطق منخفضة الدخل، تسعى جاهدة لمعالجة كل من النمو السكاني وآثار تغير المناخ. وقد تلزم المساعدة الدولية بالتالي لبناء قدرات حكومات المدن. وتعرب منظمة الهجرة الدولية عن الاستعداد لتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة لإدارة الهجرة.

٣٩ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من الآثار السلبية للنمو الحضري والهجرة من الريف إلى المدن، فمن المحتمل أن يكون لهما مزايا واضحة. وليست المدن ذات كثافة اقتصادية واجتماعية، لتصبح بالتالي بوتقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تستطيع أيضاً أن توفر بديلاً عمليا لسبل العيش المستدامة. ويمكن أن تزيد الهجرة إلى المدن من تلك المزايا بإقامة روابط اقتصادية، إما مباشرة أو بدون قصد، مع المناطق الريفية للتجارة الداخلية والاستثمار الداخلي. كما أصبح المهاجرون من الريف إلى المدن في كثير من الأحيان قادرين على نقل قيم اجتماعية تقدمية تؤدي إلى

التمكين الاجتماعي. ويمكن لحركات الهجرة هذه أن تشكل بالتالي عاملاً إيجابياً في تحقيق تنمية وطنية عادلة وشاملة.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/66/87 و A/66/297 و A/66/298 و A/66/298/Corr.1 و A/66/337 و A/66/388 و A/66/391)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (تابع) (A/66/287 و A/66/304 و A/C.2/66/2)

(ب) **متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (تابع) (A/66/218 و A/66/278)

(ج) **الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث** (تابع) (A/66/301)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة** (تابع) (A/66/291)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (تابع) (A/66/291)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (تابع) (A/66/291)

(ز) **تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين** (تابع) (A/66/25)

(ح) **الانسجام مع الطبيعة** (تابع) (A/66/302)

(ط) **التنمية المستدامة للجبال** (تابع) (A/66/294)

(ي) **تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة** (تابع) (A/66/306)

٤٠ - **السيد هايلو** (إثيوبيا): قال إن بلده يعمل على تحقيق التوازن والتكامل فيما بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وهي: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية. ولهذا الغرض، وضعت أدوات مختلفة للسياسة العامة محورها البشر وموجهة نحو تلبية احتياجات الفقراء. ورغم الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، سجلت إثيوبيا معدل نمو اقتصادي مؤلفاً من رقمين على مر السنوات السبع الماضية، وراحت تقطع أشواطاً بعيدة من خلال التنفيذ الناجح لخطتها الوطنية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، قامت مؤخراً، بمشاركة جميع الأطراف صاحبة المصلحة، بمن فيهم الشركاء في التنمية، بوضع خطة طموحة للنمو والتحول، تنص على استئصال الفقر المدقع بمضاعفة حجم اقتصاد البلد خلال الأعوام الخمسة التالية.

٤١ - وأضاف قائلاً إن إثيوبيا وضعت، في مجال تغير المناخ، آليات صارمة يتعين بموجبها تقييم جميع مشاريع التنمية لما تلحقه من أثر على البيئة. وقد عانت إثيوبيا من آثار تغير المناخ تجلت في حالات الجفاف الدورية وعدم انتظام هطول الأمطار والتصحر وارتفاع درجات الحرارة. ويتطلب هذا الوضع تدخلاً حكومياً استباقياً وتوجيهاً واضحاً في السياسة العامة وتوعية وتأهباً على المستوى العام. وإثيوبيا، مثلها مثل جميع البلدان النامية، هي ضحية لتغير المناخ و لم تتسبب فيه؛ ولا يمكن لها أن تفعل الكثير لكبح أثر تغير المناخ العالمي، إنما عليها أن تعمل للتخفيف من وطأة هذه الآثار.

٤٢ - واستدرك قائلا إنه على الرغم من أن إثيوبيا قطعت أشواطاً بعيدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن أثر تغير المناخ كثيرا ما يؤدي إلى ضياع المكاسب التي تحققت بصعوبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصدرت حكومته سياسة بيئية في عام ١٩٩٧ وأعلنت مؤخراً استراتيجية للاقتصاد الذي يراعي البيئة اشتملت على

عنصرين مترابطين هما: التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة غازات الدفيئة. وتنفذ إثيوبيا بحزم برامج ترمي إلى حفظ تربة البلد ومياهه وموارد غاباته. كما أنها تقوم بتوليد طاقة نظيفة من الطاقة الكهرمائية والرياح ومصادر الحرارة الجوفية تحقيقاً لنموها بل ولتلبية احتياجات جيرانها.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن إثيوبيا تدعو جميع الحكومات إلى أن تنفذ اتفاقات كانكون تنفيذاً تاماً وأن تسرع مفاوضات تغير المناخ وتحث شركاءها الإنمائيين على الوفاء بالتزاماتهم بتمويل تغير المناخ. وتحتاج البلدان النامية، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا، إلى دعم مالي وتكنولوجي.

٤٤ - **السيدة برويل - ميلشيور** (موناكو): قالت إنها تلاحظ أن التحدي الذي يواجهه العالم هو ذلك الذي يثبت أن الاستثمار في اقتصاد محوره الشعب ومستدام بيئياً هو اقتصاد يجلب معه الفرص لأجيال الحاضر والمستقبل، ولجميع الشركاء، في القطاعين العام والخاص. وتعنى آثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والخطر المنبثق عن انعدام الأمن الغذائي، ضرورة أن تؤخذ جميع اتفاقات ريو الثلاثة بجدية وعلى قدم المساواة.

٤٥ - وأعربت عن ترحيب وفدها بمبادرة الأمين العام المتمثلة في إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالطاقة المستدامة للجميع. وقالت إن موناكو اعتمدت، من جانبها، خطة تهدف إلى التحكم في الطلب على الطاقة وتعزيز تنمية موارد الطاقة المتجددة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وتقدم إعانات مالية للتشجيع على تركيب أجهزة السخانات الشمسية.

٤٦ - واستطردت قائلة إنه يتعين على مؤتمر ريو + ٢٠ أن يولي الاهتمام إلى الدور الذي تؤديه محيطات العالم، التي تغطي ما نسبته ٧٢ في المائة من سطح الأرض وتدعم الحياة. ويرجح أن تتحقق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ببطء شديد، إن تحققت أصلاً. وسيعقد اجتماع للخبراء بشأن هذا الموضوع في موناكو، قرب نهاية الشهر الحالي. ويشدد وفدها أيضاً على أهمية الاتفاقات الدولية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لضمان القيام بصورة فعالة بحماية وحفظ النظم الإيكولوجية والموائل البحرية النادرة والهشة، بما فيها الشعاب المرجانية.

٤٧ - **السيد فاليرو بريسنيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن البلدان النامية قد أحرزت تقدماً هاماً منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لكن البلدان المتقدمة لم تف بعد بمسؤولياتها. ومن المؤسف أن هذه البلدان ما فتئت تتجاهل الأسباب الأساسية للتدهور التدريجي الذي ألم بالبيئة، وتتشبث بعناد بنموذج الرأسمالية البالي الذي يشجع الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ويبقي العالم على شفى انهيار بيئي. ولم تتمكن البلدان المتقدمة من الوفاء بالتزاماتها بنقل الموارد المالية والتكنولوجية إلى بلدان الجنوب. فهي تبقي على أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وتبتلع بنهم رأس مال البلدان النامية ومواردها.

٤٨ - ومضى قائلا إنه رغم أن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة قد اعتمد من جميع البلدان المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فقد حرفت البلدان المتقدمة أهدافه بالترويج لأنماط التبعية التكنولوجية والمالية الجديدة. وفي سياق الاستعراض الذي أجري لما أحرز من تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي ألا تحدد الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ أهدافاً جديدة قد تصرف الانتباه عن بلوغ تلك الأهداف.

٤٩ - وأضاف قائلاً إن بلدان الشمال ركزت حصراً على إحدى ركائز التنمية المستدامة ألا وهي النمو الاقتصادي. ويرتكز مفهوم ''اقتصاد يراعي البيئة'' على هذه الركيزة

فحسب، مما يخل بالمبادئ والأهداف التي اتفق عليها. ولتحقيق اقتصاد مستدام، من الضروري اتخاذ قرارات تغير الأداء الاقتصادي للنظام العالمي وتقضي على حالات ظلم السوق وعدم عقلانيته وتحدث تغييرات هامة في المؤسسات المالية والتجارية الدولية. ولا يمكن إلا حينها وضع نموذج إنمائي جديد يقوم على الإنصاف والمساواة في السيادة والمصالح المشتركة والتعاون والتضامن فيما بين جميع الدول. وفي هذا الصدد، ينبغي عدم فرض أي تدابير أحادية الطرف أو قيود ضمنية على سلع وخدمات بلدان نامية بناء على أسس ترتبط ارتباطاً مصطنعاً بالتنمية المستدامة. وتشمل هذه التدابير الحمائية، وتكاليف الامتثال البيئي وشروطه، والقيود المفروضة في مجالات التجارة والتمويل والمساعدة الإنمائية الرسمية والأشكال الأخرى من المساعدة الدولية.

٥٠ - واستطرد قائلاً إن فنزويلا أخذت تنشئ نموذجاً إنمائياً محوره الإنسان. وتتبع حكومته سياسة للقضاء على الفقر والتمييز والإقصاء الاجتماعي تهدف إلى إنشاء مجتمع شامل للجميع وقائم على المشاركة. وتسخر موارد فنزويلا الطبيعية لتعزيز البرامج الاجتماعية على المستوى الوطني وتسمح للبلد بأن يتبع على المستوى الإقليمي سياسات الاندماج والتعاون القائمة على التكامل لا على قوانين السوق. وتواصل حكومته التعاون في مجال الطاقة مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عبر مبادرة التحالف النفطي الكاريبي، وذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة وزيادة احتياطيات النفط. وليس الهدف هو استبدال مصدر للطاقة بآخر: فالنفط ما زال يحتل مكاناً بارزاً في توليد الطاقة، وله استخدامات واسعة، ولكن أصبح من الضروري أن يستكمل بمصادر أخرى للطاقة المتجددة.

٥١ - **السيدة هاينز** (ترينيداد وتوباغو): قالت إن تغير المناخ يفرض على الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دولتها تحديات إنمائية حادة، تتفاقم بسبب عدم الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي الحالي. وقد بدأت بالفعل حالات ارتفاع منسوب مياه البحار ودرجات حرارة سطح البحار مع زيادة حموضة المحيطات في الإضرار بمصائد الأسماك والإنتاجية الزراعية وتقويض التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وعرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة.

٥٢ - وأضافت قائلة إنه مع أن ترينيداد وتوباغو مسؤولة عن نسبة تقل عن واحد في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية وهي مصدرة صافية للنفط والغاز الطبيعي، فإنها تقوم بدورها في تحقيق استقرار معدلات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بالحد من اعتمادها على الوقود الأحفوري، وقد اتخذت التدابير على المستوى الوطني لبلوغ أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتعمل بوجه خاص على تنويع قطاع الطاقة لديها باستخدام مزيج أمثل من مصادر الطاقة المتجددة والوقود النظيف وتحقيق كفاءة الطاقة. إلا أن حجم التحديات التي تواجهها ترينيداد وتوباغو كبير بحيث لا تتمكن من مواجهة هذا التهديد وحدها: مما يجعل التضامن الدولي ضرورياً لمساعدة أشد البلدان ضعفاً ومعالجة الضرر الذي لحق بنظمها الإيكولوجية. وتقدم البلدان النامية مثل بلدها مساهمتها، ولكن من الضروري كذلك أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو. ويشارك وفدها بالتالي في المطالبة بفترة التزام ثانية ببروتوكول كيوتو، الذي يشكل النظام الوحيد والملزم قانوناً القائم حالياً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وحماية البيئة العالمية.

٥٣ - **السيد سيديكوف** (قيرغيزستان): قال إن التنمية المستدامة هي مفتاح القضاء على الفقر ومكافحة تغير المناخ وضمان أمن الغذاء والطاقة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز حتى الآن نحو تحقيق تنمية مستدامة، لا تزال البشرية

تعاني من الفقر وعدم المساواة، بينما يهدد كل من تغير المناخ والكوارث الطبيعية بالقضاء على عقود من التنمية المنتجة. وتولي قيرغيزستان، باعتبارها بلداً نامياً غير ساحلي، هذه المسائل أهمية خاصة، حيث إن ٩٠ في المائة من إقليمها يتكون من جبال. فما تتمتع به من طبغرافيا يجعلها عرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ، الأمر الذي يشكل تهديدا محتملاً للأمن الإقليمي. ووجه الانتباه بوجه خاص إلى ذوبان الأنهار الجليدية، الذي يشكل المصدر الرئيسي للمياه العذبة في تلك المنطقة، ودعا البلدان المتقدمة، التي تتحمل مسؤولية تاريخية عن تغير المناخ، إلى القيام بالمزيد للحد من الانبعاثات الجوية وتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن إمكانية الحصول على إمدادات حديثة بالطاقة يشكل أيضاً مسألة ذات أهمية حاسمة للتنمية المستدامة، وفقاً لما أكده الأمين العام، الذي أبرز في تقريره الوارد في الوثيقة A/66/287، الدور الحاسم للطاقة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، تشيد قيرغيزستان بإعلان الجمعية العامة عام ٢٠١٢ السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع وترحب بتعريف الأمين العام، الوارد في التقرير ذاته، للإدارة السليمة لموارد المياه باعتبارها عنصراً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٥ - ووجه الاهتمام إلى ضعف وضع السكان في المناطق الجبلية، ولاحظ أن تدني مستوى أمنهم الغذائي هو سبب محتمل لعدم الاستقرار السياسي ودعا البلدان المتقدمة إلى نقل تركيزها من أشكال المعونة الغذائية التي تضر بالتنمية إلى شكل من أشكال المساعدة الإنمائية يساعد البلدان النامية على أن تصبح مكتفية ذاتياً. وأخيراً، أعرب عن ترحيبه بالمؤتمر العالمي الأخير للجبال الذي عقد في لوسيرن، بسويسرا، يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وأعرب عن الأمل في أن تستنير الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠ بنتائج هذا المؤتمر وأن ينتج عن المؤتمر التزاماً سياسياً بتنمية المناطق الجبلية في مواجهة التهديدات والتحديات المعاصرة.

٥٦ - **السيد دونيفالو** (فيجي): قال إنه يتعين تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. والحل هو تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية باتباع سبل منها بصورة خاصة تشجيع نمو الأعمال التجارية المراعية للبيئة واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ودعا وفده إلى التنفيذ التام لجدول أعمال القرن ٢١ وإدماج الشواغل البيئية والاجتماعية في جميع عمليات التنمية. كما أيد بشدة الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي ثالث معني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى إنشاء فئة تضم هذه الدول في الأمم المتحدة رسميا لضمان وضع برامج موجهة لها تعمل فعلاً على دعمها. وتعتمد فيجي، مثلها مثل جزر المحيط الهادئ الأخرى، على المحيط كأساس للتنمية المستدامة. ويتعين معالجة مسائل المحيطات لتحقيق النقلة النوعية اللازمة لاحترام حدود الكوكب والقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة.

٥٧ - وأضاف قائلاً إنه يتعين على العالم، الذي يواجه خطر تغير المناخ، الذي يشكل المؤشر المطلق للتنمية غير المستدامة، أن يحد من آثاره الكربونية ويحسن الهياكل الأساسية ويبني القدرات في أشد الدول ضعفاً. وتحتاج الدول التي لديها نظماً إيكولوجية للشعاب المرجانية بوجه خاص إلى عمليات نقل للتكنولوجيا من البلدان التي تطورها لمساعدتها على التكيف مع الوضع والتخفيف منه. وحث وفده بالتالي البلدان على دعم مشروع القرار بشأن حماية الشعاب المرجانية الذي ستنظر فيه اللجنة.

٥٨ - **السيد إيراسوريس** (شيلي): قال إن تعددية الأطراف هي السبيل نحو إيجاد حلول للمشاكل العالمية للاستدامة تمشياً مع مبادئ ريو، ولا سيما المبدأ ٧ الذي يقر بمسؤوليات الدول المشتركة ولكن المتفاوتة عن تدهور البيئة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف لإنقاذ الكوكب من العواقب الاقتصادية والمالية، ولا سيما البشرية، للتلوث وإهدار الموارد باعتبار ذلك مسألة ملحة. ومن الضروري أن يجدد التزامه السياسي بركائز التنمية المستدامة الثلاث وأن يجد بالتالي الموارد الإضافية اللازمة لتعبئة الجهود لدفع قضية الاستدامة إلى الأمام. وتشكل المواءمة بين الاقتصاد والبيئة وسيلة لتحقيق هذا الغرض ودعا إلى إيلاء الاهتمام الواجب لاختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل بلد وإلى تحقيق نمو اقتصادي متين وشامل للجميع من خلال تنمية الموارد البشرية وسد الفجوة التكنولوجية وزيادة إمكانية دخول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق. وتتطلب الاستدامة أيضا تحسين استخدام الموارد الطبيعية وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة. وتلتزم شيلي بهدف ضمان أن تمثل مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ نسبة ٢٠ في المائة من معدل استهلاكها للطاقة. واختتم كلمته بالدعوة إلى بذل المزيد من الجهود للحد من أخطار الكوارث الطبيعية، التي تلحق الضرر على الأرجح بأشد البلدان ضعفا، مع تحقيق الهدف الأسمى وهو حماية الحياة بجميع أشكالها.

٥٩ - **السيد عاصم** (باكستان): قال إن التنمية المستدامة توفر وسيلة للتوفيق بين شاغلين متنافسين هما: دفع عجلة التوسع الاقتصادي المنتج والتخفيف من سرعة استغلال موارد العالم الطبيعية. وبناءً على خلفية مأزق جولة الدوحة الإنمائية والجهود المبذولة لوأد بروتوكول كيوتو، كان لا بد من اتخاذ إجراء على سبيل الاستعجال لإيجاد سبيل للتقدم. ويتيح مؤتمر ريو + ٢٠ القادم فرصة هامة للسعي من أجل التصدي بصورة جماعية للتحديات الحاسمة التي تواجهها معظم البلدان النامية.

٦٠ - وأضاف قائلاً إن باكستان، التي تتطلع إلى المستقبل، تقترح إبرام اتفاق بشأن نطاق من السياسات التي تراعي البيئة يخصص للتعديلات الدولية اللازمة لتحقيق اقتصاد يراعي البيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وستشمل هذه التعديلات: نظاماً للملكية الفكرية موجهاً من جديد نحو نشر التكنولوجيا ولا يقتصر على الابتكار؛ وزيادة المرونة للبلدان النامية في القوانين التجارية المتعددة الأطراف؛ ووضع استجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لطلبات تقدم لتلقي الدعم المالي والتقني الدولي من أجل بدء مشاريع تراعي البيئة؛ ووضع ترتيبات مالية للحصول بتكلفة ميسورة للجميع على تكنولوجيات تراعي البيئة.

٦١ - واستطرد قائلاً إن التوصل إلى اتفاق في مؤتمر ريو + ٢٠ يتوقف أيضاً على تشكيلة عملية للترتيبات المؤسسية اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة. وأكد ضرورة أن تعزز التركيبة الجديدة المعايير وتكفل تنفيذها. كما تؤيد باكستان إدخال تعديلات على التصميم المؤسسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمكينه من دمج الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تحت مظلة البرنامج، وزيادة المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وتحقيق التكامل بين البيئة والتنمية باعتبار ذلك شاغلاً أساسياً وتأمين الحصول على تمويل إضافي ويمكن التنبؤ به.

٦٢ - ومضى قائلاً إن باكستان تقترح أيضاً أن يسمي مؤتمر ريو + ٢٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالةً رائدة لجهود التنمية المستدامة على المستوى الوطني، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن يعزز دور الرصد الذي تضطلع به لجنة التنمية المستدامة.

٦٣ - **السيد تاشي – مانسون** (غانا): قال إن رفاه الإنسانية وبقائها ذاته يتوقفان على تحقيق التنمية المستدامة. وغانا، باعتبارها بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، تعتمد على الأرض ومن ثم فإنها، عملاً بالمقررات المتخذة أثناء الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تتطلع إلى زيادة مرفق البيئة العالمية مخصصات موارده بما يمكّن أمانة الاتفاقية من اتخاذ الإجراءات اللازمة، ولا سيما في أفريقيا. ويتوقع وفده أيضاً أن تقترح الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ اتخاذ تدابير لتحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، وتعزيز البحث والتطوير بشأن استدامة تسخير الأرض والتكنولوجيا الحيوية للتنمية المستدامة، وضمان إمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة الآمنة والمستدامة ودعم الصناعة التي تراعي البيئة. وتحث غانا المجتمع الدولي على أن يفي بالتزاماته تجاه أفريقيا، بما فيها المدرجة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ وأن يغتنم فرصة انعقاد مؤتمر ريو + ٢٠ لضمان التشغيل التام لجميع الآليات التي اتفق عليها بالفعل، ولا سيما صندوق المناخ الأخضر المقترح.

٦٤ - **السيد فافرنوشكي** (ألمانيا): قال إن عدم توفر الإمكانية للحصول على الموارد المائية بالقدر الكافي كما ونوعا هو شاغل يحظى بالأولوية في أنحاء العالم، لأنه كثيرا ما يشكل عقبة كأداء أمام التنمية. وتوافر الموارد المائية يدعم إنتاج الأغذية والطاقة بالإضافة إلى توفير مياه الشرب. وفي الوقت ذاته، يدفع نمو سكان العالم بشكل سريع الطلب العالمي على الطاقة والأغذية ويمارس المزيد من الضغط على مصادر المياه والطاقة والغذاء، ولا سيما في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة. وبناء على ذلك، يلزم النظر من منظور يحدد الصلة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي لتحسين فهم الروابط القائمة بين القطاعات الثلاثة وإيجاد أوجه التفاعل بينها. ومن شأن هذا المنظور أن يساعد على استحضار بعد مشترك بين القطاعات إلى القرارات القطاعية وييسر تحديد التنازلات بين القطاعات لتحسين عملية اتخاذ قرارات مستنيرة. وتعكف حكومته بالتالي على تنظيم مؤتمر في بون أثناء الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر سيركز على هذه الصلة ويهدف إلى تقديم إسهامات كبيرة للتحضير لمؤتمر ريو + ٢٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.